تقريبُ العقيدةِ الصّحيحةِ

في ضوءِ رسالةِ: «أصول السُّنَّة»

للإمام المُبجّل/ أحمد بن حنبل

بسم الله الرحمن الرحيم

الطَّبعَةُ الأُولَى

١٤٣٧هـ / ٢٠١٥م

دار عمر بن الخطاب

للنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية – القاهرة

جوال: ٠٠٢٠١٢٢٤٦١٨٣٣٦

E_MAIL: DAROMARIBNELKATTAB@YAHOO.COM

سلسلةُ: الطَّرِيقِ المُخْتَصَرِ إلى دارِ السَّلام [٢]

تقريبُ العقيدةِ الصّحيحةِ

في ضوءِ رسالةِ: «أصولِ السُّنَّةِ»

للإمام المُبجّل/ أحمد بن حنبل

إعداد وتعليق فضيلة الشيخ

سعد يوسف محمود أبو عزيز

دار عمر بن الخطاب
للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله وكفىٰ، وَسَلامٌ علىٰ عباده الذين اصطفىٰ

وبعد:

فإن من أوجب الواجبات علىٰ المكلَّفين: معرِفةَ صحيح الدِّين، خصوصًا ما يتعلّق بأمر الاعتقاد.

قال تعالىٰ: ﴿ **فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ** ﴾ [محمد: ١٩].

هذا وتكمن أهمية العلم بالعقيدة الصحيحة في عدة أمور؛ أبرزها خمسة أمور:

الأول: الوقاية من الشّرك والإلحاد، ونواقض الإسلام؛ فمن مات مُوحِّدًا دخل الجنة؛ قال رسول الله ﷺ: «**من كان آخِرُ كلامِهِ: لا إله إلّا الله. دَخَلَ الجنّة**»[(١)].

الأمر الثاني: الوقايةُ من الوقوع في فخِّ الفِرَقِ الضَّالَّة – المنتسبة للإسلام –؛ كالروافض، والخوارج، والتي عانىٰ الإسلام منها كثيرًا – قديمًا وحديثًا –.

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد وأبو داود.

الأمر الثالث: الاعتصام بالسُّنَّة - أو باعتقاد أهل السنة -، الذي هو «سبيل المؤمنين» الموصِّل إلىٰ جوار ربّ العالمين.

قال الزُّهْرِيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان من مضىٰ من علمائنا يقولون: (الاعتصامُ بالسُّنَّةِ نَجَاة)»[١].

وقال أبو العالية: «مَنْ ماتَ علىٰ السُّنَّةِ مَسْتورًا؛ فهو صِدِّيق».

الأمر الرابع: تزكيةُ النّفس وتربيتها علىٰ «منهاج النبوّة»، بعيدًا عن العبادات المخترعة، والمجاهدات التي تخالف الحنيفية السمحة؛ والتي لا يزداد الإنسان - بالاجتهاد فيها - من الله إلَّا بُعدًا!!

الأمر الخامس: بيانُ أهمية وفقه عقيدة: «الولاء والبراءِ» - الحبِّ في الله، والبغضِ في الله -، والتي تُثْمر مناعةً إيمانيةً، تَقِي مِنْ عَدْوَىٰ الفِرَقِ النّاريّة. هذا، وقد صنفَ علمَاءُ أهلِ السُّنّةِ - قديمًا وحديثًا - كتبًا ورسائل في بيان العقيدة الصحيحة؛ من أهمها: رسالة: «أصول السُّنَّةِ» للإمام أحمد

---

(١) **أثر صحيح:** رواه الآجرّيُّ في «الشريعة» (٧١٩).

بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ.

وهي رسالةٌ مهمّةٌ في بابها، قويَّةٌ في مادَّتِها، كافيةٌ، شَافِيةٌ، ذكرَ فيها الإمامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أصول عقيدةِ أهلِ السنةِ والجماعة[١]، بأسهلِ عبارةٍ، وألطفِ إشارة.

فما أحوجَ أمّة الإسلام إلىٰ الإلْمَامِ بها، وترجمةِ ما جاء فيها إلىٰ واقعها المعاش؛ لتهنأ في الدنيا بالأمنِ والإيمان، وَلِتَنْعَمَ في الآخرةِ بالرِّضا والرِّضوان، ومجاورةِ الرحمن.

هذا، وقد قمتُ - بفضل الله تعالىٰ - بالتعليقِ الميسّرِ عليها؛ لإيضاحِ المعاني، وبيانِ المراد، سائلًا المولىٰ - ربَّ العباد - أن أكون قد وَفَّيْتُ بما ذَكرتُ، وأحسنتُ فيما إليه قصدتُ، والله الهادي إلىٰ سَواءِ السبيل.

كتبه: سعد يوسف أبو عزيز
غمرين - منوف - المنوفية
جمهورية مصر العربية

---

(١) في مقابل أصول أهل البدع.

تَنويهٌ لازِمٌ، وَشُكْرٌ واجِبٌ

كنتُ أتسامحُ قَبْلُ في النَّقْلِ عن بعضِ أهل البدع كسيد قطب وغيره ممّن يحمل فيرس تكفير المجتمعات - حكامًا ومحكومين -، ولم أكن علىٰ عِلْمٍ بِما يُسمَّىٰ بمنهج «الموازنات» الذي أرادوا به: التلبيس علىٰ المسلمين في أمور دينهم، والتسوية بين المعصية والبدعة، وشتان ما بينهما من الفَرْقِ العظيم، كما أرادوا به: التماس الأعذار لرؤوس الضلالة وانحراف المعتقد!

ولا يخفىٰ ما في هذا المنهج من انحراف يؤدي في المنتهىٰ إلىٰ هدم الدِّين الصحيح.

ولَمّا جلست إلىٰ فضيلة الدكتور محمد بن سعيد رسلان حَفِظَهُ اللهُ تبيَّن لي خطورة النقل عنهم؛ فجاءت مصنفاتي «الأخيرة» خالية بفضل الله تعالىٰ - تقريبًا - من الأخذ من كتبهم، اللَّهم إلَّا علىٰ سبيل الإنكار لا الإقرار.

وأتمنىٰ أن أمكَّن مِنْ تحرير كُتبي السّابقة من كلِّ نقل نقلتهُ عنهم.

فَلِلَّه دَرُّ الدكتور رسلان، وَعَلَيْه أَجْرُه.

❁ ❁ ❁

إطلالةٌ على حياةِ
الإمامِ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ

هو: الإمام حقًّا، وشيخ الإسلام صدقًا، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل السنة، وأحد أئمة الفقه الأربعة.

* وُلِدَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ سنة (١٦٤هـ)، وَرُبِّي يتيمًا، وطلب العلم وهو ابنُ خَمْس عشرة سنة، وكان يقومُ اللّيلَ وهو طفل!!

* وعن سعة علمه يقول عبدُ اللهِ ابنُ الإمام أحمد: قال لي أبُو زُرْعَة: أبوك يَحْفَظ ألفَ ألفَ حديث!! فقيل له: وما يُدْريك؟ قال: ذاكرته، فأخذت عليه الأبواب!! قال الذهبيُّ في «سير أعلام النبلاء» (١١/ ١٧٧) - مُعلِّقًا -: «هذه حكايةٌ صحيحةٌ في سِعةِ عِلْمِ أبي عبد الله، وكانوا يَعُدُّون في ذلك المُكَرر، والأثر، وفتوىٰ التابعين، وما فُسِّر، ونحو ذلك، وإلّا فالْمُتُون المرفوعة القويّة؛ لا تبلغ عُشْرَ مِعْشَارِ ذلك» اهـ.

* ومع هذا لم يكن عالة علىٰ غيره، بل كان يأكل من عمل يده.

قال الإمامُ الذهبيّ: «وكان ربّما أَخَذَ القَدُومَ، وَخَرَجَ به إلىٰ دارِ السّكان، يعملُ الشيءَ بيده».

* وجمع رَحِمَهُ ٱللَّهُ بين العلم والعمل؛ قالَ وَلدُه عبد الله: «ربّما سمعتُ أبي في السَّحر يدعو لأقوامٍ بأسمائهم[١]، وكان يكثر الدّعاء وَيُخْفِيه، وَيُصَلِّي بين العِشَاءَيْن [المغرب والعشاء]، فإذا صلّىٰ عشاء الآخرة ركع ركعات صالحة، ثم يوتر، وينام نومة خفيفة، ثم يقوم ويصلّي، وكانت قراءته قراءة لَيِّنة... وكان يَصوم ويُدْمِن - الصِّيامَ -، ثم يُفْطِرُ ما شاء الله، ولا يَتْرُك صوم الاثنين والخميس، والأيّام البيض».

* **ولمّا امْتُحِنَ أيام الخليفةِ:** المأمون، والمعتصِم، والواثق، في مسألة «خَلْقِ القرآن»[٢]؛ صَدَع بكلمةِ الحَقِّ، وجهر بعقيدة أهل السنة فيها قائلًا: «القرآن كلام الله، ليس

---

(١) **قلت:** منهم شيوخه؛ كالإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) يعتقد المعتزلة - وهي فرقة ضالة - أن القرآن مخلوق؛ وهو قولٌ كُفْرِيٌّ كما قال الشافعي.

مخلوقًا، منه بدأ وإليه يعود»؛ فَسُجِنَ وَعُذِّبَ بسبب ذلك؛ فصبر واحتسب؛ فرفع الله شأنه، وأعلىٰ في العالمين ذكره؛ قال ابْنُ القيِّم في «الصواعق المرسلة»: «وَثَبَّتَ اللهُ أقوامًا جَعَلَ قلوبَهم في نَصْرِ دينهِ أقوىٰ من الصَّخْرِ، وأشدَّ من الحديد» اهـ.

* وعلىٰ الرّغم من شدّة الأذىٰ الذي طاله، وطول الحبس الذي ناله - بسبب ثباته علىٰ اعتقاده -، لما اجتمع به فقهاءُ بغداد، وطالبوه بخلع الخليفة الواثق - بسبب إظهاره لخلق القرآن[١] - والخروج عليه؛ أنْكر عليهم، وحذرهم، قائلًا: «عليكم بالنّكرة بقلوبكم، ولا تَخْلَعُوا يَدًا من طاعة، ولا تَشقّوا عَصَا المسلمين، ولا تَسْفِكوا دماءَكم ودماءَ المسلمين مَعَكم...»[٢].

---

(١) وكان الإمام الشافعيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يكفّر من يقول بذلك إلّا أن الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ عذر هؤلاء الخُلفاء بالجهل؛ فليس كل من قال كفرًا؛ وقع الكفر عليه، فتنبّه.

(٢) **أثر صحيح متداول:** أخرجه الخلال في «السنة» (١/ ١٣٣).

* ولمّا وَلِيَ الخليفةُ المتوكّل الخلافة - وكان محبًّا للسُّنَّة - أظهر اللهُ السُّنَّةَ، وفرّج عن الناس، واعتذر الخليفة المتوكّل للإمام أحمد، وأعاده إلىٰ حلقات العلم والإفتاء.

* صنّف الإمام أحمد «المُسند»، وقال لابنه عبد الله: «احتفظ بهذا المسند؛ فإنه سيكون للناس إمامًا».

قلتُ: وقد كان.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: «وأحسن ما كان من أَمْره - يعني: عند وفاتِه -؛ أنه أشار إلىٰ أهْلِه أن يُوَضِّئوه، فجَعلوا يوضِّئونه، وهوَ يُشير إليهم: أنّ خَلِّلوا أصابعي، وهوَ يَذْكُرُ اللهَ في جميع ذلك، فلمّا أكملوا الوضوء تُوفِّي - رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه - ».

وبعد هذه الإطلالة نَشْرَعُ في بيان المراد، واللهُ الموَفِّق إلىٰ سبيل الرّشاد.

❊ ❊ ❊

تقريبُ العقيدةِ الصّحيحة في ضَوْءِ رسالة: «أصولِ السُّنّةِ» للإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ

عن أبي جَعْفرٍ مُحمَّدِ بْنِ سُلَيْمان المِنْقَرِيِّ البَصْريِّ التّنيسيّ(١)، قَالَ: حَدَّثني عَبْدُوسُ بن مالكٍ العَطَّار(٢)، قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمدَ بْنَ محمدِ بْنِ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول:

---

(١) طعن بَعْضُ المشايخ في صِحّة نسبةِ هذه الرسالة إلىٰ الإمام أحمد، ظانِّين أن أبا جعفر هذا مجهول الحال!

والصّواب: أنه ليس مجهولًا؛ فهو نفسه: مُحمد بْنُ سليمانَ الجَوْهَرِيّ البَصْرِيّ؛ فالرسالةُ صحيحةُ النِّسبة إلىٰ الإمام أحمد بلا شك؛ نقل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَىٰ عنها في كتابه: «منهاج السنة» (٥٢٩١)، مُحْتَجًّا بها، وأكد الشيخ ربيع المَدْخَليّ حَفِظَهُ اللهُ نسبتها إلىٰ الإمام أحمد في كتابه «شرح أصول السنة» (٧).

(٢) كانت له منزلة كبيرة عند الإمام أحمد. انظر: «طبقات الحنابلة» (١/ ٢٤١).

أصولُ السُّنَّةِ عندَنَا:

[١] التَّمَسُّكُ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أصولُ السُّنَّةِ)** يعني: قواعد أهل السُّنَّة في الاعتقاد، والمراد بالسُّنَّة - هاهنا -: الاعتقادُ الموافِقُ لِمَا عليه سَلَفُ الأمّةِ، وليس المراد بالسُّنَّة - هاهنا - ما يُقابِلُ الفَرْض.

* **وقولُه: (عندنا)** أي: عند الأئمةِ الذين أدركناهم، وَرَوَيْنا عنهم ما رَوَوْهُ بإسنادهم حتىٰ أصحاب مُحَمَّد ﷺ عن نبيِّنا ﷺ.

* **قولُه: (التمسّكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ)**؛ لأنهم كما قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «كانوا علىٰ الهدىٰ المستقيم»[١].

---

(١) رواه ابن عبد البر في «جامع البيان» بإسناد لا بأس به.

[٢] وَالِاقْتِدَاءُ بِهِمْ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (والاقْتِدَاءُ بهم)** يعني: بأصحاب النبيِّ ﷺ، - يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلىٰ حديثِ الفِرْقَةِ الناجية، حينما أخبر النبيُّ ﷺ أن هذه الأمّةَ: «**ستفترق إلىٰ ثلاثٍ وسبعين فرقة، كلّها في النار إلّا واحدة**». قالوا: من هي؟ قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**»(١).

ومعنىٰ: «**كلها في النار**». لا يعني الخلود فيها، اللّهم إلّا من كفر من هذه الفرق، ومن لم يكفر؛ فهو تحت المشيئة؛ إن شاءَ الله عذّبه، وإن شاءَ غَفَرَ له.

وقال الأوزاعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «العلمُ: ما جاءَ عن أصحاب محمد ﷺ؛ وما لم يجئْ عن واحدٍ منهم فليس بعلم...»(٢).

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني.

(٢) رواه ابن عبد البر في «جامع البيان» (٢/ ٣٦).

[٣] وَتَرْكُ الْبِدَعِ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَتَرْكُ البِدَعِ)** أي: اجتنابها؛ لأن فيها الهلاك؛ قال تعالىٰ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾ [النور: ٦٣].

قال ابن كثير في «التفسير»: «قولُه: ﴿**فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ**﴾ أي: عن أَمْرِ رسول الله ﷺ، وهو سبيلُهُ ومنهاجُهُ وطريقتُهُ وسُنَّتُهُ وشريعتُهُ؛ فَتُوزنُ الأقوالُ والأعمالُ بأقواله وأعماله، فما وافقه ذلك قُبِلَ، وما خالفه فهو مَرْدُود علىٰ قائله وفاعله كائنًا من كان؛ كما ثبت عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**مَنْ عَمِلَ عملًا لَيس عليه أَمْرنا؛ فهو رَدّ**»» انتهىٰ كلامه.

ومعنىٰ: «**أَمْرنا**»؛ أي: ديننا. وقولُه: «**فهو ردّ**»؛ أي: مَرْدُود، غير مقبول.

[٤] وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ)** يشير رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ إلىٰ قول النبيِّ ﷺ: «**وإياكم وَمُحْدَثَاتِ الأمور؛ فإن كلَّ مُحْدثَةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضلالة**»(١)؛ وفي هذا الحديث ردٌّ علىٰ من زَعَمَ أن في الإسلام بدعة حسنة! وقال ابن عمر: «كُلُّ بدعة ضلالة، وإن رآها الناسُ حَسنة»(٢).

أما قولُ عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ **عن صلاة التراويح**: «نِعْمَتِ الْبِدْعَة»؛ فالمراد: البدعة اللُّغوية؛ لأنه سَنَّها تنفيذًا، لا تشريعًا؛ لأن النبيَّ ﷺ صلّاها، ولم يُنْكِرْ علىٰ مَنْ صلّىٰ خَلْفَه، وإنما تركها خشية أن تُفْرَضَ علىٰ الأمّة.

هذا، والبدعة: «ما أُحدِثَ علىٰ خلافِ الحقِّ المُتَلَقَّىٰ عن رسول الله ﷺ».

---

(١) رواه أحمد (٤/ ١٢٦)، وأبو داود (٤٦٠٧)، وَغَيرهما، وهو حديث صحيح.

(٢) رواه اللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (١٢٦) بسند صحيح.

[٥] وَتَرْكُ الْخُصُومَاتِ وَالْجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الْأَهْوَاءِ.

* قولُه: (وَتَرْكُ الخُصُومَاتِ) يعني: لا تخاصم إلّا في الموقع الذي ترىٰ فيه الفائدة لمن يطلبها؛ قال تعالىٰ: ﴿وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥].

أما إنسان يريد أن يصارع وأن يغلب؛ هذا لا تجادله؛ فإنه وأشكاله: «يُلَبِّسُون عليك، وهم لا يَرْجِعُون». كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ[١].

قال الدكتور محمد بن سعيد رسلان في: «شرح أصول السنة» (١/ ٢٣٨): «وينبغي أن يُعْلَمَ أن إقامةَ الحُجّةِ علىٰ المخالف شيءٌ، والجدالَ والمِرَاءَ والخصومةَ شيءٌ آخرُ؛ هذا منهيٌّ عنه، وذلكَ مُرَغَّبٌ فيه».

* قولُه: (وَتَرْكُ الجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ) يعني: أهل البدع؛ لأن مجالستهم تؤدّي إلىٰ زيغ القلوب - في الغالب -؛ قال ابن عباس: «لا تجالسْ أهلَ الأهواءِ؛ فإن مجالستَهم مُمْرِضَةٌ للقلوب»[٢].

---

(١) انظر: «الإبانة» (٢/ ٤٧٢).

(٢) إسناده صحيح: «الإبانة» (٣٧١).

[٦] وَتَرْكُ الْمِرَاءِ وَالْجِدَالِ، وَالْخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ.

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (وَتَرْكُ المِرَاءِ والجِدَالِ، وَالخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ) يعني: هذا هو الأصل؛ لكن من احتاجَ إلىٰ أن تُزِيل عنه الشبهة؛ فبيِّن له، بالحكمة والموعظة الحسنة، لا علىٰ سبيل المغالبة؛ ولا علىٰ سبيل المخالطة والمعاشرة؛ فإن مجالسة أهل البدع تجرّ إلىٰ وَيْلات. قال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عَرَفْنا أُنَاسًا كانوا يَسبّونَ وَيَلْعَنُون أَهْلَ البدع، فجالسوهم وعاشروهم فأصبحوا منهم!!»[(١)].

لذا حذّر النبيُّ ﷺ من مجالستهم، والإصْغَاءِ إليهم؛ فعن عائشة، قالت: تلا رسولُ الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ...﴾ الآية [آل عمران: ٧].

قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «**فإذا رأيتَ الذين يَتَّبِعونَ ما**

---

(١) **انظر:** «شرح أصول السنة» للشيخ العلامة ربيع المدخلي (١١).

[٧] وَالسُّـنَّةُ عِنْدَنَا: آثَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

تَشَابَهَ منه، فأولئك الذين سَمَّىٰ اللهُ؛ فاحْذَرُوهم»[(١)].

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (**والسُّـنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ**) يعني: أقواله، وأفعاله، وتقريراته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وهي التي أمرنا الله -تعالىٰ- باتِّباعها والتَّمسُّكِ بها. قال سفيانُ بْنُ عُيَيْنَةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن رسولَ الله ﷺ هو الميزانُ الأكبر، وعليه تُعرضُ الأشياء -علىٰ خُلُقِه، وسيرتِه، وَهَدْيِه-، فما وافقها فهو الحَقّ، وما خالفها فهو الباطل»[(٢)].

---

(١) رواه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

(٢) «تذكرة السامع والمتكلّم» لابن جماعة (٢٠).

[٨] وَالسُّنَّةُ تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ، وَهِيَ دَلائِلُ الْقُرْآنِ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (والسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ)** أي: تبيِّنُ القرآن؛ قال تعالىٰ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

قال الإمام البغوي في تفسيره لهذه الآية: «أراد بالذّكر: الوحي، وكان النبيُّ ﷺ مبيِّنًا للوحي، وبيان الكتاب يطلب من السُّنَّة»(١).

وقال ميمونُ بْنُ مِهْرَان في قوله تعالىٰ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، قال: «ما دام حَيًّا، فإذا قُبِض - يعني: مات - فإلىٰ سنّته ﷺ»(٢).

* **وقولُه: (وَهِيَ دَلَائِلُ القُرْآنِ)** أي: تبيِّن مُجْمَلَهُ، وتُفَصِّل المُجْمَل، وتوضِّح المُبْهَم، وتقيِّد المُطْلَق، وتُخَصِّص العَام؛ وتبيِّن كيف نُصَلِّي؟ وكيف نُزَكِّي؟ وكيف نَحُجّ؟ إلخ.

---

(١) تفسير البغويّ (٧١٠).

(٢) إسناده حسن: أخرجه الطبري في تفسيره (٨/ ٥٠٥).

[٩] وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ).** «القياسُ المنهيُّ عنه: هو المصادِمُ للنّص، أو هو القياسُ في العقائد، خاصّة في باب الأسماء والصّفات، أمّا القياسُ الذي اسْتَوْفَىٰ شروطَهُ؛ فلا بأس به مع الحَاجَة إليه»(١). «فبعض العلماء إذا لم يجد نَصًّا يجتهد ويقيس، ويكون قياسُهُ صحيحًا مُلْحَقًا بِنَصّ، جامع بين عِلَّة مُعْتَبَرة، ولو بلغه النَّصُّ لاحتجّ به وَتَرَكَ القِيَاس»(٢).

إذن: المقصود بالقياس المنهيّ عنه: القياسُ الفاسد، المُصَادِمُ للنَّصّ.

(١) «شرح أصول السنة» للدكتور محمد بن سعيد رسلان (١/ ٢٤٤).

(٢) «شرح أصول السنة» للشيخ ربيع المدخلي (١٧).

[١٠] وَلَا تُضْرَبُ لَهَا الأَمْثَالُ، وَلا تُدْرَكُ بِالعُقُولِ وَلا الأَهْوَاءِ؛ إِنَّمَا هُوَ الِاتِّبَاعُ وَتَرْكُ الهَوَىٰ.

الشَّرْحُ والبيان:

** قولُه:** (**وَلا تُضْرَبُ لَهَا** - يعني: السُّنَّة - **الأَمْثَالُ**).

قال الدكتور رسلان حَفِظَهُ اللَّهُ: «الأمثالُ المنهيُّ عنها: هي التي تُضْرَبُ لمقابلةِ النّص، أَوْ رَدِّ النّصِّ، أمّا الأمثالُ التي تُضرَبُ لتوضيح الأمور الذِّهْنِيَّةِ المعنويةِ بما هو مَحْسُوسٌ؛ فَلا بأْسَ بها».

وقد تحدث أبو معاوية الضّرير بحديث أبي هريرة: «**احتجَّ آدمُ وموسىٰ...**»(١). في مجلس هارون الرشيد، فقال عيسىٰ بن جعفر: كيف هذا، وبين آدم وموسىٰ ما بينهما؟! فَوَثَبَ به هارون وقال: «**يُحدِّثك عن رسولِ الله ﷺ وَتُعارِضُ بِكَيْف؟!!**».

** قولُه:** (**وَلا تُدْرَكُ بالعُقُولِ وَلا الأَهْوَاءِ...**). قال عليٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «لو كان الدِّينُ بالرَّأي؛ لكان أسفل الخفِّ أَوْلىٰ

---

(١) رواه البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢).

[١١] وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ الَّتِي مَنْ تَرَكَ مِنْهَا خَصْلَةً - لَمْ يَقْبَلْهَا وَيُؤْمِنْ بِهَا -؛ لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا: الإِيمَانُ بِالقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ؛ وَالتَّصْدِيقُ بِالأَحَادِيثِ فِيهِ، وَالإِيمَانُ بِهَا لا يُقَالُ: لِمَ؟ وَلا: كَيْفَ؟ إِنَّمَا هُوَ التَّصْدِيقُ بِهَا وَالإِيمَانُ بِهَا.

بالمَسْح مِنْ أعْلاه»[١].

* **قولُه: (وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمةِ... إلخ)**، هذه الفقرة مهمّة جدًّا؛ لأنها ضمّت أصولًا، مَنْ تَرَكَ منها شيئًا؛ خَرَجَ عن دائرة السُّنَّة إلىٰ البدعة؛ فالذي لا يُؤمِن بالقَدَر ترك ركنًا من أركان الإيمان؛ واعتقاد أهل السُّنَّة في القدر: «أن نُؤْمِنَ بأن الله - تعالىٰ - قَدَّر أقدار الخلق جميعًا قبل أن يَخْلُقَهُم، وأن القَدَرَ هو سِرُّ اللهِ تعالىٰ، وَقُدْرَتُه، وأن ما وَرَدَ فيه من النصوص مِمّا لا تحتمله العقول؛ يجب الإيمانُ بِهِ، وَعَدَمُ رَدّه، أو التشكيك فيه، أو الخوض فيه بكيف أَوْ: لِمَ؟ وعدم الخصام فيه والمماراة فيه والجدال فيه».

---

(١) رواه أبو داود، وصححه الألباني.

[١٢] وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ تَفْسِيرَ الحَدِيثِ وَيَبْلُغْهُ عَقْلُهُ؛ فَقَدْ كُفِيَ ذَلِكَ وَأُحْكِمَ لَهُ؛ فَعَلَيْهِ الإِيمَانُ بِهِ، وَالتَّسْلِيمُ لَهُ؛ مِثْلَ حَدِيثِ: الصَّادِقِ المَصْدُوقِ[(١)].

---

(١) هو ما رواه ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قوله: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصَّادقُ المَصْدوق: «**إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بَطْنِ أُمِّهِ أربعينَ يَوْمًا نُطْفَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يكونُ مُضْغَةً مِثلَ ذلك، ثُمَّ يُرْسَلُ المَلَكُ فَيَنْفُخُ فيهِ الرُّوحَ، وَيُؤْمَرُ بِأَربعِ كلمات: بِكَتْبِ رِزْقِهِ، وَأَجَلِهِ، وَعَمَلِهِ، وَشَقِيٌّ أَمْ سَعِيدٌ...**» الحديث[(١)].

هذا، والمؤمن في الإيمان بالقضاء والقدر؛ وَسَطٌ بين الجَبْرِيّة الذين يقولون: إن العبدَ مُجْبَرٌ علىٰ عَمَلِهِ. وبين المعتزلة «القَدَرِيَّة» الذين يَقولونَ: إن العبدَ يَخْلُقُ أفعالَ نَفْسِه، ليس لله إرادة في ذلك ولا مشيئة، والله لا يعلم أفعالَ العباد إلّا بعد وقوعها! تعالىٰ الله عمّا يقولون علوًّا كبيرًا.

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

وَمِثْلَ مَا كَانَ مِثْلُهُ فِي القَدَرِ[١]، وَمِثْلَ:......................

---

(١) **والخلاصة**: «يَجبُ علىٰ المسلمِ أن يؤمنَ بالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ، وذلك بأن يؤمنَ بأمور أربعة:

الأولُ: أن يؤمنَ أن الله محيط بكلّ شيءٍ عِلْمًا، جملةً وتفصيلًا، أزلًا وأبدًا.

الثاني: أن يُؤْمِنَ بأنَّ الله كَتَبَ في اللوحِ المحفوظ مقاديرَ كُلِّ شيء.

الثالث: أن يُؤْمِنَ بأن كلّ ما يَحْدُثُ في الكون لا يخْرجُ عن مشيئة الله تعالىٰ.

الرابع: أن يؤمن بأنَّ اللهَ خَلَقَ كلَّ شيء»[٢].

هذا، والإيمانُ بالْقَدر لا يُنَافِي القيامَ والنهوضَ بالشرائع؛ فقد قال النبيُّ ﷺ لمّا سُئل عن كَتْبِ الله للعباد الأشقياء منهم والسّعداء، وأن ذلكَ ممّا جَفّت بِه الأقلامُ وَجَرَتْ به المقاديرُ في الصُّحُفِ، بقولهم: فَفيمَ العمل؟

---

(٢) **انظر**: «شرح الأربعين النووية» لابن عثيمين (١٨).

أَحَادِيثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا، وَإِنْ نَبَتْ عَنِ الأَسْمَاعِ وَاسْتَوْحَشَ مِنْهَا الْمُسْتَمِعُ؛ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الإِيمَانُ بِهَا، وَأَلَّا يَرُدَّ مِنْهَا حَرْفًا وَاحِدًا. وَغَيْرِهَا مِنَ الأَحَادِيثِ الْمَأْثُورَاتِ عَنِ الثِّقَاتِ.

فأجابهم بقوله: «**اعمَلُوا فكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَه**»(١).

* **قولُه: (أحاديثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا)** أي: رؤية الله في الدار الآخرة، فعلى العَبد أن يؤمن بأن الله - تعالى - يراه المؤمنون في الدار الآخرة، بلا إحاطة، وهذه الرؤية ثابتة بالكتاب، متواترة بالسُّنَّة، والإجماع؛ قال تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣].

وفي «**الصحيحين**» **عن النبيِّ ﷺ أنه قال: «إنكم سترَوْنَ ربَّكم يوم القيامة»**. هذا، وقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لا ينفي الرؤية، وإنما ينفي الإحاطة، وقد أنكرت الخوارج والمعتزلة الرؤية، وهذا ردٌّ لصريح القرآن، ومتواتر السُّنَّة.

* **قولُه: (وإن نَبَتْ عَنِ الأَسْمَاعِ)** يعني: أسماع أهل

---

(١) رواه البخاري ومسلم.

[١٣] وَأَلَّا يُخَاصِمَ أَحَدًا، وَلا يُنَاظِرَهُ؛ وَلا يَتَعَلَّمَ الجِدَالَ؛ فَإِنَّ الكَلامَ فِي القَدَرِ وَالرُّؤْيَةِ وَالقُرْآنِ وَغَيْرِهَا مِنَ السُّنَنِ؛ مَكْرُوهٌ وَمَنْهِيٌّ عَنْهُ، لا يَكُونُ صَاحِبُهُ - وَإِنْ أَصَابَ بِكَلامِهِ السُّنَّةَ - مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ حَتَّىٰ يَدَعَ الجِدَالَ، وَيُسَلِّمَ، وَيُؤْمِنَ بِالآثَارِ.

الباطل، أما أهل الحق فَيَتَلَقَّوْنَهَا بالتسليم.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَأَلَّا يُخَاصِمَ أَحَدًا...)** إلخ. قال الشيخ ربيع المَدْخَلِيّ في «شرح أصول السنة» (٣١): «هذا الكلام لا يُؤْخَذُ علىٰ إطلاقه؛ فإن اللهَ قد أباح لنا الجدال بالتي هي أحسن، فإذا اسْتَوْفَىٰ الجدالُ شروطَه، وكان المجادلُ يُريدُ الحقَّ؛ فَبَيِّن له، أما إذا كان يَميلُ إلىٰ الغَضَبِ والتعالِي؛ فاتْرُكْه».

* **وقولُه: (وَيُؤْمِنَ بِالآثَارِ)** يعني: بالأحاديث، اعتقادًا وعملًا ونشرًا، علىٰ منهاج النبوة.

[١٤] وَالقُرْآنُ كَلامُ اللهِ، وَلَيسَ بِمَخْلُوقٍ وَلا يَضْعُفُ أَنْ يَقُولَ: لَيسَ بِمَخْلُوقٍ. قَالَ: فَإِنَّ كَلامَ اللهِ لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ، وَلَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ مَخْلُوقٌ. وَإِيَّاكَ وَمُنَاظَرَةَ مَنْ أَحْدَثَ فِيهِ، وَمَنْ قَالَ بِاللَّفْظِ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ وَقَفَ فِيهِ فَقَالَ: «لا أَدْرِي، مَخْلُوقٌ أَوْ لَيسَ بِمَخْلُوقٍ، وَإِنَّمَا هُوَ كَلامُ اللهِ». فَهَذَا صَاحِبُ بِدْعَةٍ، مِثْلُ مَنْ قَالَ: «هُوَ مَخْلُوقٌ». وإِنَّمَا هُوَ كَلامُ اللهِ لَيسَ بِمَخْلُوقٍ.

الشَّرْحُ والبيان:

اعتقاد أهل السُّنَّة في القرآن أنه كَلَامُ الله، منه خَرَجَ، وإليه يَعُود، ليس مَخْلُوقًا؛ فمن اعتقد غيرَ ذلك، أو توقَّفَ فيه، أو قال: لَفْظِي بالقرآن مَخْلُوق. فهو مبتدعٌ ضَالٌّ، وقوله: (**لَيْسَ بِبَائِنٍ مِنْهُ**). قال الشيخ ربيع المدخلي: أي: أن كلامه - تعالىٰ - صِفَة قائِمة بذاتِه، لكن يتكلَّمُ متىٰ شاء، وإذا شاء، وفيه ردٌّ علىٰ المعتزلة الذين يقولون: خَلَقَه بِغَيْرِ مَحَلّ!!!

[١٥] وَالإِيمَانُ بِالرُّؤْيَةِ يَوْمَ القِيَامَةِ كَمَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِنَ الأَحَادِيثِ الصِّحَاحِ.

[١٦] وَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَأَىٰ رَبَّهُ؛ فَإِنَّهُ مَأْثُورٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ صَحِيحٌ؛ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مِهْرَانَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الشَّرْحُ والبيان:

تقدم الحديث عن رؤية المؤمنين ربّهم يَوْمَ القيامة؛ وأمّا قوْلُهُ: (**وأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ رَأَىٰ رَبَّهُ...**) إلخ؛ فلم يَصِحّ عن ابن عباس أنّه صرَّح بالرّؤية الْبَصرِيّة، بل أطلق الرؤية في بعض الرّوايات عنه، وفي بعضها قيّدها برؤية الفؤاد؛ قال ابْنُ حَجَر: «فَيَجبُ حَمْلُ مُطْلَقِها علىٰ مُقَيَّدِها»، وَنَفْيُ عائشةَ للرّؤية في قولها: «مَنْ قَالَ: إن محمدًا رأىٰ ربَّه. فقد أَعْظَم علىٰ الله الفِرْيَة». يُحْمَلُ علىٰ رؤية الْبَصَر، وبذلك يتم الجَمْع.

وَالحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَىٰ ظَاهِرِهِ كَمَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالكَلامُ فِيهِ بِدْعَةٌ، وَلَكِنْ نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ عَلَىٰ ظَاهِرِهِ، وَلا نُنَاظِرُ فِيهِ أَحَدًا.

---

* **وقولُه: (وَالحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَىٰ ظَاهِرِهِ** - يعني: حديث رؤيةِ النبيِّ ﷺ لِربِّه -؛ **كما جاء عن النبيِّ ﷺ**...) إلخ. قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد صَحَّ عنه - أي: عن النبيِّ ﷺ - أنه قال: «**رأيتُ رَبِّي** تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ»، ولكن لم يكن هذا في الإسراء، كان في المدينة، لمّا احْتُبِسَ ثم أخبَرهم عن رؤية الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ تلك الليلةَ في منامِه، وعلىٰ هذا بَنَىٰ الإمَامُ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال: «نَعم رآه، رآه حَقًّا؛ فإنَّ رؤيا الأنبياء حقٌّ ولابد»».

وبالجملة: «فهذه المسألة لم يقع فيها - كما ترىٰ - خلافٌ بين الأصحاب، كما يقول بعضُ أهلِ الزّيغ: إن الصحابة قد اختلفوا في مسائل العقيدة!!»[1].

---

(١) **انظر:** «شرح أصول السُّنَّة» د. رسلان (١/ ٣٠٩)، والشيخ ربيع المدخلي (٤٠).

[١٧] وَالإِيمَانُ بِالمِيزَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ كَمَا جَاءَ: «**يُوزَنُ العَبْدُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَلا يَزِنُ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ**». وَالإيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ، وَالإِعْرَاضُ عَمَّنْ رَدَّ ذَلِكَ، وَتَرْكُ مُجَادَلَتِهِ.

الشَّرْحُ والبيان:

الميزانُ: له كِفَّتَان: وَيُوزَنُ به ثلاث: العبدُ، وأعمَالُه، وَصَحَائِفُه، وهو ميزانٌ مَحْسُوس. قال العلّامة السَّفَّارِيني: «قد بَلَغَت أحاديثُ الميزان مبلغ التواتر، وتأوّلت المعتزلة الميزان علىٰ أنه العَدْلُ والقَضَاء!».

[١٨] وَأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُكَلِّمُ العِبَادَ يَوْمَ القِيَامَةِ، لَيْسَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ؛ وَالإيمَانُ بِهِ، وَالتَّصْدِيقُ بِهِ.

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (وَأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُكَلِّمُ العِبَادَ يَوْمَ القِيَامَةِ...) يُشِيرُ إلىٰ الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما، ولفظه: «**ما منكم مِنْ أحَدٍ إلَّا وَسَيُكلِّمُه اللهُ يَوْمَ القيامةِ ليسَ بينَهُ وبينه تُرْجُمَان**». قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «شرح عقيدة أهل السنة»: «الإيمان بصفة الكلام: هو الاعتقاد الجازم بأن الله متكلِّم بكلام... وكلامُهُ بِصَوْت، وهذا الصوت ليسَ كأصوات المخلوقين؛ لأنه تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشُّورىٰ: ١١]. يتكلّم بكلامٍ يَسْمَعُه مَنْ شاءَ مِنْ خَلْقِهِ».

والخلاصة: كلام الله – تعالىٰ – صفةٌ من صِفَاته؛ كَصِفَةِ السَّمْع، والبصر، واليد، والاستواء؛ نُثْبِتُ مَعْنَاهَا، وَنُفَوِّضُ كيفيتها.

[١٩] وَالإيمَانُ بِالحَوْضِ، وَأَنَّ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ حَوْضًا يَوْمَ القِيَامَةِ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتُهُ؛ عَرْضُهُ مِثْلُ طُولِهِ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، آنِيَتُهُ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ عَلَىٰ مَا صَحَّتْ الأَخْبَارُ مِنْ غَيرِ وَجْهٍ.

الشَّرْحُ والبيان:

الأحاديث الواردة في ذِكْرِ الحَوْضِ تَبْلُغ حَدّ التواتر، ومن هذه الأحاديث الصحيحة قولُهُ ﷺ: «**حَوْضِي مسيرةُ شهر وزواياه سواء، وماؤه أبيضُ من اللَّبَن، ورِيحُهُ أطيبُ من المِسْك، وكيزانُهُ كَنُجُومِ السَّماء، من يشربُ منه فَلَا يَظْمَأُ أبدًا**». وهو موجود الآن؛ ففي الحديث: «**وإنِّي واللهِ لأَنْظُرُ إلىٰ حَوْضِي الآن**». ويأتيه الماءُ مِنْ نَهرِ الكَوْثر؛ ففي الحديث: «**يَشْخَبُ فيه ميزَابَان مِنَ الجَنّة**». [رواه مسلم]. يَرِدُ علىٰ هذا الحوضِ المؤمنون من أمّةِ محمد ﷺ وَيُدْفَعُ عنه المرْتَدّون وأهلُ البدع؛ فلا يشربون منه؛ قال رسولُ الله ﷺ: «**إنِّي علىٰ الحوض أنظر من يَرِدُ عليه منكم، فوالله لَيُقْتَطَعَنّ دُوني رِجَالٌ؛ فلأقُولَنَّ: أيْ رَبِّ مِنِّي ومِنْ أُمَّتي. فيقول: إنَّك لا تَدْري مَا أَحْدَثوا بَعْدَك؛ ما زالوا يَرْجِعون علىٰ أعقابهم**». [رواه مسلم].

[٢٠] وَالإيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ.

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (وَالإيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ)، قلتُ: وبنعيمه كذلك.

قال شارحُ الطحاوية (٣٣٣): «قد تواترت الأخبارُ عن رسول الله ﷺ في ثبوت عذابِ القبر ونعيمه».

وقال القرطبيّ في «التذكرة»: «وأنكرت الملحدة ومن تَمَذْهَبَ من الإسلاميين بمذهب الفلاسفة عذابَ القبرِ، وأنه ليس له حقيقة!». ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك؛ قولُه ﷺ: «**اسْتَجِيرُوا باللهِ مِنْ عَذَابِ القبر؛ فإن عذابَ القبرِ حَقٌّ**»(١).

هذا، وعذاب القَبر لا يختصّ بهذه الأمّة؛ بل يشمل الكافر؛ ففي «الصحيحين» أن النبيَّ ﷺ خرج وقد وَجَبت الشّمسُ، فسَمِعَ صوتًا، فقال: «**يهودٌ تُعَذَّبُ في قبورها**».

ومعنىٰ: «وجبت الشمس»؛ أي: غابت.

وعذاب القبر يقع علىٰ الروح والبدن جميعًا، لا علىٰ الرّوحِ

---

(١) **انظر**: «السلسلة الصحيحة» (١٤٤٤).

[٢١] وَأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا، وَتُسْأَلُ عَنِ الإِيمَانِ وَالإِسْلامِ، وَمَنْ رَبُّهُ؟ وَمَنْ نَبِيُّهُ؟ وَيَأْتِيهِ مُنْكَرٌ وَنَكِيرٌ كَيْفَ شَاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ وَكَيْفَ أَرَادَ، وَالإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ.

فقط، كما يعتقد الفلاسفة والمعتزلة؛ لقول النبيّ ﷺ عن المعذَّب في دِينَارَيْن كانا دَيْنًا عليه بعدَ سَدَادِهما: «**الآن بَرَدَتْ جِلْدَتُه**».

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (**وَأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُفْتَنُ في قُبُورِهَا... إلخ**)، دلّت علىٰ ذلك أحاديث؛ منها: حديث البراء بن عازب، وهو حديثٌ ثابت، انظره في «صحيح الترغيب والترهيب».

فائدة: قال ابنُ القيِّم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كُلُّ مَنْ مَاتَ وهو مُسْتحق للعذاب – في قبره –؛ ناله نَصِيبُهُ منه، قُبِرَ أَوْ لَمْ يُقْبَرْ، فلو أكلته السّباعُ أو أُحْرق حتىٰ صَارَ رَمَادًا، أو غرق في البحر؛ وَصَلَ إلىٰ رُوحه وَبَدَنِهِ من العذاب ما يَصِلُ إلىٰ القُبور... وفي القبر من الآلام ما قد يَسْري أثرُه إلىٰ الطفلِ فيتألّمُ بهِ؛ فَيُشْرَعُ لِلْمُصَلِّي عليه أن يسأل الله – تعالىٰ – أن يقيهُ ذلك العذاب».

[٢٢] وَالإيمَانُ بِشَفَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ[(١)]، ....

(١) أحاديثُ الشفاعة متواترة؛ ومن الأحاديث الواردة: قولُه ﷺ: «... **وأنا أوَّلُ شَافِعٍ، وأوَّلُ مُشَفَّعٍ ولا فَخْر...**»[(١)].

وهذه الشفاعة نائلة - إن شاء الله - كُلَّ من مات لا يُشْرِكُ بالله شيئًا؛ قال النبيُّ ﷺ: «**شفاعتي لأهلِ الكبَائر مِنْ أُمَّتي**». صحيح: رواه أبو داود وغيره.

قال الشيخُ ربيع المَدْخَلِيّ في «شرح أصول السنة» (٥٤) - ما مختصره -: «وينكر هذه الشفاعة: الخوارجُ والمعتزلةُ والرّوافِضُ وغيرُهم من أهل الضَّلال...

وتعلّقوا بعمومات تتناولُ الكفّار ولَا تَتَناولُ المؤمنين؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾ [المدَّثر: ٤٨]، وتركوا النُّصُوصَ التي دلّت علىٰ أن الشفاعة تَحْصُلُ للمؤمنين الذين يرضىٰ اللهُ عنهم؛ مثل قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ﴾ [الأنبياء: ٢٨]، وللنبيِّ شفاعة خاصَّة في أبي طالب

(١) **صحيح لغيره**: رواه ابن ماجه.

وَبِقَوْمٍ[١] يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ بَعْدَمَا احْتَرَقُوا وَصَارُوا فَحْمًا، فَيُؤْمَرُ بِهِمْ إِلَىٰ نَهْرٍ عَلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ؛ كَمَا جَاءَ فِي الأَثَرِ[٢]، كَيْفَ شَاءَ، إِنَّمَا هُوَ الإِيمَانُ بِهِ وَالتَّصْدِيقُ بِهِ.

فقط لا تُخرجه من النار، لكن إلىٰ ضَحْضَاحٍ منها» اهـ.

والضَّحْضَاح: ما رقّ من الماءِ علىٰ وَجْهِ الأرضِ إلىٰ نحوِ الكَعْبَيْن، واسْتُعِير في النَّار.

(١) **قولُه**: (**وَبِقَوْمٍ** - يعني: الإيمان بقوم - **يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ**... إلخ). وهؤلاءِ هم عصاة الموحّدين الذين تلبّسوا بكبائر لم يتوبوا إلىٰ الله منها.

(٢) يشير إلىٰ قوله ﷺ: «يُدْخِلُ اللهُ أَهْلَ الجنّة الجنّةَ، يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ برحمته، ويُدْخِلُ أَهْلَ النَّار النّار، ثم يقول: انظروا مَنْ وَجدتُم في قلبه مِثْقال حَبّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ من إيمان فأخرجوه. فَيَخْرُجُون حُمَمًا منها قد امْتَحَشُوا، فَيُلْقَوْنَ في نَهر الحياة - أو: **الحيا** - **فَيَنْبُتُون فيه كما تَنْبُتُ الحِبَّةُ إلىٰ جانب السَّيْلِ، ألم تَرَوْها كيف تَخْرُج صَفْرَاء مُلْتَوِيَة»**[١].

---

(١) رواه البخاري (١/ ١٣)، ومسلم (١/ ١٧٢).

[٢٣] وَالإِيمَانُ أَنَّ المَسِيحَ الدَّجَّالَ خَارِجٌ، مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: «كَافِرٌ». وَالأَحَادِيثُ الَّتِي جَاءَتْ فِيهِ؛ وَالإِيمَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَائِنٌ.

والحُمَمُ: الفَحْمُ. **امْتَحَشُوا**: احْتَرَقُوا.

قال الشيخُ الألباني - في تعليقه على «شرح الطحاوية» (٥٠١): «اعلم أنّ أحاديثَ الدّجّال، ونزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ؛ متواترةٌ يَجِبُ الإيمانُ بها... كما شهد بذلك أئمّةُ العلم؛ كالحافظ ابْن حَجَر، وغيرِه»؛ ومن الأحاديث الواردة فيه؛ قولُه ﷺ: «**مَا بَعَثَ اللهُ مِنْ نَبيٍّ إلّا أَنْذَرَ قَوْمَه الأعورَ الدجّال، إنَّه أعور، وإنّ ربَّكم ليس بأعورَ، مكتوبٌ بين عينيه: كافر**»[١].

وفي «صحيح ابن خزيمة» وغيرِه بإسنادٍ صحيح: «وأنه مكتوب بين عينيه: «كافِرٌ». يقرؤُه كلُّ مُؤمن كاتبٍ أوْ غير كَاتِب».

هذا، والإيمانُ بأن المسيح الدّجّال يَخْرُج قبلَ السّاعة، وبنزول عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ثم يقتله عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ عند المنارة البيضاء بدمشق كما في «صحيح مسلم» (٢٩٣٧)؛

---

(١) رواه البخاري (٧١٣١)، ومسلم (٢٩٣٣).

[٢٤] وَأَنَّ عِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ يَنْزِلُ، فَيَقْتُلُهُ بِبَابِ لُدٍّ.

هذا كلُّه من اعتقادِ أهلِ السُّنَّة.

الشَّرْحُ والبيان:

قصة نزول عيسىٰ عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ عند المَنارَةِ البيضاء بدمشق، وقتلِهِ للدجّال عند باب «لُدٍّ»، وبابُ لدٍّ بلدةٌ قريبةٌ من بيت المقدس، واردة في الأحاديث الصحيحة، انظر - علىٰ سبيل المثال -: «صحيح مسلم» (٢٩٣٧)؛ وفيه: «**فإذا رآه عدوُّ الله** - يعني: إذا رأىٰ المسيحُ الدّجالُ المسيحَ عيسىٰ ابْنَ مَرْيَمَ -؛ **ذابَ كما يذوبُ المِلحُ في الماء، فلو تركه لانْذَابَ، حتىٰ يَهْلِكَ، ولكن يقتُلُهُ اللهُ بيده، فيُريهم دَمَهُ**».

قال الشيخ ربيع المدخلي في «شرح أصول السنّة» (٥٩): «وبعض الناس يُنْكِرُ خروجَ الدجّال، ويقول: نتأوّل. ومن أغرب التأويلات: قول بَعْضِهم: إن الدجّال ليس شخصًا، وإنما هو اتجاه مادّي!!».

قلتُ: وهؤلاء ليس معهم إلَّا الجهل واتباع الهوىٰ.

[٢٥] وَالإيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الخَبَرِ: «**أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا؛ أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**»(١).

الشَّرْحُ والبيان:

قولُه: (وَالإيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ...) هذا هو الإيمان عند أهل السنة؛ والأدلة على ذلك كثيرة؛ منها قوله تعالىٰ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ﴾ [الفتح: ٤].

قال الشيخ ربيع المدخلي في «شرح أصول السنة» (٦١):

«أمَّا عند المُرْجِئة: فالإيمان هو التصديقُ بالقلب فقط أو المعرفة كما عند الجَهْمِيّة، أو التصديق بالقلب كما عند غُلَاةِ المُرْجِئة، وعند مرجئة الفقهاء: الإيمان اعتقادٌ بالقلب وقولٌ باللسان. ولا يدخل عندهم في مسمّىٰ الإيمان، أما أهل السُّنَّة: فأعمالُ القلوب وأعمالُ الجوارح؛ داخلة في مُسَمّىٰ الإيمان بعد التصديق».

---

(١) **صحيح**: رواه أبو داود (١٢/ ٤٦)، والترمذي (١١٦٢).

[٢٦] وَمَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ فَقَدْ كَفَرَ، وَلَيْسَ مِنَ الأَعْمَالِ شَيْءٌ تَرْكُهُ كُفْرٌ إِلَّا الصَّلاةُ؛ فَمَنْ تَرَكَهَا فَهُوَ كَافِرٌ، وَقَدْ أَحَلَّ اللهُ قَتْلَهُ.

الشَّرْحُ والبيان:

مسألةُ كفر تارك الصَّلاة، وَحِلِّ قَتْلِه؛ مسألةٌ فيها تفصيل، لا يَتّسع له المَقَام، والخلاصةُ: أنّ مَنْ تَرَكَ الصَّلاةَ جاحدًا لوجوبها؛ فهو كافرٌ بالإجماع كُفْرًا أكبر؛ ومن تركها تهاونًا وتكاسلًا دائمًا؛ يعني: عاش ومات ولم يُصَلِّ لله ركعة؛ فالصحيح: أنه كافر - أيضًا -؛ أمّا من كان يُصَلِّي أحيانًا، ويترك أحيانًا؛ فالظّاهرُ: أنه لا يَكْفُر؛ لأنه لم يترك «الصَّلاة»، إنما ترك «صَلاة»؛ والحديث يقول: «**إنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وبين الشِّرْكِ والكفر: تركَ الصلاة**»، ولم يَقُلْ: «تَرْكَ صَلاةٍ». والأصلُ بقاءُ الإسلام، فلا نُخْرِجُه منه إلّا بيقين؛ إلّا أنه أتىٰ بكبيرة، يُخشىٰ عليه منها.

وأما موضوعُ قَتْلِه؛ فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن رجلًا قُتِلَ بسبب تهاونه في الصَّلاة.

[٢٧] وَخَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ بَعْدَ نَبِيِّهَا: أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، وَنُقَدِّمُ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةَ كَمَا قَدَّمَهُمْ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، لَمْ يَخْتَلِفُوا فِي ذَلِكَ. ثُمَّ بَعْدَ هَؤُلاءِ الثَّلاثَةِ: أَصْحَابُ الشُّورَىٰ الخَمْسَةُ: عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَطَلْحَةُ؛ وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدٌ؛ وَكُلُّهُمْ يَصْلُحُ لِلْخِلافَةِ، وَكُلُّهُمْ إِمَامٌ. وَنَذْهَبُ فِي ذَلِكَ إِلَىٰ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ: «كُنَّا نَعُدُّ وَرَسُولُ اللهِ ﷺ حَيٌّ، وَأَصْحَابُهُ مُتَوَافِرُونَ: أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ؛ ثُمَّ نَسْكُتُ»(١).

قال الشيخ ربيع المدخلي في «شرح أصول السُّنَّة» (٦٧): «كان فيه خلاف بين أهل السُّنَّة فيما أيهما أفضل: عليّ أم عثمان؟ ثم انتهىٰ، واجتمع أهلُ السُّنَّةِ علىٰ هذا الترتيب: أفضلُ الناس: أبو بكرٍ، ثم عمر، ثم عثمان، ثم عليّ...».

قال الإمام أحمد: «من لم يُرَبِّع بعليٍّ في الخلافة؛ فهو

---

(١) **حديث صحيح:** أخرجه أحمد في «المسند» (٢/ ١٤)، وغيره.

ثُمَّ بَعْدَ أَصْحَابِ الشُّورَىٰ: أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ، ثُمَّ أَهْلُ بَدْرٍ مِنَ الأَنْصَارِ، مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، عَلَىٰ قَدْرِ الهِجْرَةِ وَالسَّابِقَةِ أَوَّلًا فَأَوَّلًا.

أَضَلُّ من حمارِ أَهْلِهِ»(١).

الدليلُ علىٰ تفضيل بعضِ الصّحابة علىٰ بعض؛ قولُهُ تعالىٰ: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠].

قال ابن عثيمين في «منهاج السُّنَّة» (٧/ ٢٥٦): «يُتَّقَىٰ في تفضيل الصحابة: نَقْصُ أَحَدٍ عن رُتْبَته، أو الغَضّ من دَرَجَتِه، أو دخول الهوىٰ والفِرْيَة في ذلك؛ كما فعلت الرّافضة والنّواصِبُ الذين يَبْخَسُونَ بَعضَ الصّحابة حُقُوقَهم».

قلت: وكما فعل سيد قطب الذي وَصَفَ قتلةَ عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنهم كانوا يحملون روح الإسلام!! وَرَمَىٰ عمرو بن العاص ومعاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بالكذب والغش والنفاق!!

(١) انظر: «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٤٠٢).

[٢٨] **ثُمَّ أَفْضَلُ النَّاسِ بَعْدَ هَؤُلاءِ**: أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ القَرْنُ الَّذِي بُعِثَ فِيهِمْ؛ كُلُّ مَنْ صَحِبَهُ سَنَةً أَوْ شَهْرًا أَوْ يَوْمًا أَوْ سَاعَةً، أَوْ رَآهُ؛ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ، لَهُ مِنَ الصُّحْبَةِ عَلَىٰ قَدْرِ مَا صَحِبَهُ، وَكَانَتْ سَابِقَتُهُ مَعَهُ وَسَمِعَ مِنْهُ وَنَظَرَ إِلَيْهِ نَظْرَةً. فَأَدْنَاهُمْ صُحْبَةً هُوَ أَفْضَلُ مِنَ القَرْنِ الَّذِينَ لَمْ يَرَوْهُ، وَلَوْ لَقُوا اللهَ بِجَمِيعِ الأَعْمَالِ. كَانَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ صَحِبُوا النَّبِيَّ ﷺ، وَرَأَوْهُ وَسَمِعُوا مِنْهُ، وَمَنْ رَآهُ بِعَيْنِهِ وَآمَنَ بِهِ وَلَوْ سَاعَةً؛ أَفْضَلُ -لِصُحْبَتِهِ- مِنَ التَّابِعِينَ، وَلَوْ عَمِلُوا كُلَّ أَعْمَالِ الخَيْرِ.

كما في «كتب وشخصيات» (٢٤٢)، «العدالة الاجتماعية» (٢٠٦).

تعريف الصحابي: الصّحابيُّ: مَنْ رأىٰ النبيَّ ﷺ مؤمنًا به، ومات علىٰ الإسلام، رآه حتىٰ لو لم يُحدِّث عنه؛ فهو صحابيٌّ جليل.

هذا، ومَنْ طعنَ في صحابيٍّ؛ طَعَنَ في الإسْلام؛ لذا قال الإمامُ أحمد: «ما لهم ولمعاوية؟!... إذا رأيتَ أحدًا يذكر

[٢٩] وَالسَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِلأَئِمَّةِ، وَأَمِيرِ المُؤْمِنِينَ؛ البَرِّ وَالفَاجِرِ، وَمَنْ وَلِيَ الخِلافَةَ، وَاجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَرَضُوا بِهِ؛ وَمَنْ عَلِيَهُمْ بِالسَّيْفِ حَتَّىٰ صَارَ خَلِيفَةً وَسُمِّيَ أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ.

أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ بِسُوءٍ؛ فاتَّهِمْهُ علىٰ الإسلام»(١).

الشَّرْحُ والبيان:

الأحاديثُ الواردة في السَّمْعِ والطاعةِ لولَاةِ الأمورِ كثيرة؛ منها: قولُه ﷺ: «**...وإذا رأيتُم من ولاتكم شيئًا تكرهونه؛ فاكْرَهوا عَمَلَه، ولَا تَنْزِعُوا يَدًا من طاعة**»(٢).

والنصوص الواردة في طاعة ولاة الأمور ليست خاصّة بالخليفة الأعظم؛ لذا قال الشيخ محمد بن عبد الوهَّاب: «الأئمّةُ مُجْمِعُونَ مِنْ كُلّ مَذْهَبٍ علىٰ أن من تَغَلَّب علىٰ بَلَدٍ أو بُلْدَانٍ؛ لَه حُكمُ الإمامِ في جميعِ الأشياء»(٣).

هذا، وَقَصْر الطَّاعَةِ علىٰ الإمام الأعظم؛ أوّلًا: مُخَالِفٌ

---

(١) انظر: «الصارم المسلول» (٥٦٨). (٢) رواه مسلم (٨٥٥).

(٣) «الدُّرر السَّنيّة» (٧/ ٢٣٩).

[٣٠] وَالْغَزْوُ مَاضٍ مَعَ الأُمَرَاءِ إِلَىٰ يَوْمِ القِيَامَةِ؛ البَرِّ وَالفَاجِرِ، لا يُتْرَكُ.

للإجماع. ثانيًا: دعوة لحمل السّلاح، والخروج علىٰ السلاطين الموجودين؛ وفي هذا شرٌّ مستطير.

الشَّرْحُ والبيان:

المقصودُ بالأمير أو السُّلطان: هو السلطانُ المُمَكَّن، - الظّاهِرُ - الذي له شَوْكَة؛ فلا طاعة لمجهول، ولا لمعدوم؛ فمن وصل إلىٰ سُدَّة الحُكْم - وَلَو بالغَلَبَة - وَجَبَتْ طَاعَتُه، وحَرمت منازعته، ووجب الجهاد معه - ولو كان فاجرًا -.

ومن هنا نعلم: أن عَقْدَ البيعةِ لأمراء الجماعات الإسلامية الذين خَرَجوا علىٰ سلاطينهم؛ لا تجوز، والقتال تحت رايتهم لا يُعَدُّ جهادًا، بل هو فساد؛ والواقع خير شاهد.

هذا، وقد جاهد ابن المبارك، والأوزاعيُّ، وأحمد بنُ حنبل تحت لواء الدولة العباسيّة؛ فتنبه.

[٣١] وَقِسْمَةُ الفَيْءِ، وَإِقَامَةُ الحُدُودِ؛ إِلَىٰ الأَئِمَّةِ مَاضٍ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَطْعَنَ عَلَيْهِمْ، وَلا يُنَازِعَهُمْ.

الشَّرْحُ والبيان:

الْفَيءُ: ما أُخِذَ من الكفّار بلا قتال. قال الشيخ ربيع المدخلي في «شرح أصول السُّنَّة» (٨١): «قسمةُ الفيء، وإقامة الحدود في الزّنا والقتلِ والسّرقةِ وَشُرْبِ الخَمْر، وما شاكل ذلك؛ إلىٰ الحكام ليست للأفراد، ولا للطوائف، وإنما يتولّىٰ الأمر في ذلك الحاكم؛ لأن هذا حَقُّه؛ ولأن تَوَلّي الأفرادِ أو الطوائف لهذه الأشياء يؤدِّي إلىٰ سَفْكِ الدّماء، وإلىٰ فتن».

قلتُ: وما نراه من بعض أمراء الجماعات التكفيرية كداعش مِنْ ذَبْحٍ وَحَرْقٍ وَسَحْلٍ للمخالفين - ولأطفال المخالفين -؛ مُخَالِفٌ لسبيل المؤمنين.

[٣٢] وَدَفْعُ الصَّدَقَاتِ إِلَيْهِمْ جَائِزَةٌ نَافِذَةٌ؛ مَنْ دَفَعَهَا إِلَيْهِمْ أَجْزَأَتْ عَنْهُ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا.

الشَّرْحُ والبيان:

«في مذهبِ الإمامِ أحمد ومذهبِ الإمام الشَّافعِيِّ يُفرّقون بين زكاةِ الظاهر وزكاة الباطن، ويَرَوْنَ أن زكاةَ الظاهر لوليّ الأمر، وزكاة الباطن مثل الذّهب والفِضّة وعروض التجارة لنفسِ مَنْ يَمْلِك النِّصاب مِن الزكاة، سواء ذَهَبًا أو فِضَّة أو تجارة، له أن يُخْرِجَهَا بنفسه، لكن مع هذا لو أعْطاها لوليّ الأمْر فإن ذلك جائز، أمّا لو طلبها وليُّ الأمر فعلىٰ الناس أنْ يؤدّوها إليه، وإذا امتنعوا عن أدائها؛ له أن يُقاتِلهم كما قاتلَ الصحابةُ مانِعي الزكاة»[١].

---

(١) **انظر**: «شرح أصول السُّنَّة» للشيخ ربيع (٨٢).

[٣٣] وَصَلاةُ الجُمُعَةِ خَلْفَهُ، وَخَلْفَ مَنْ وَلَّاهُ؛ جَائِزَةٌ بَاقِيَةٌ تَامَّةٌ رَكْعَتَيْنِ؛ مَنْ أَعَادَهُمَا فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، تَارِكٌ لِلْآثَارِ، مُخَالِفٌ لِلسُّنَّةِ، لَيْسَ لَهُ مِنْ فَضْلِ الجُمُعَةِ شَيْءٌ؛ إِذَا لَمْ يَرَ الصَّلاةَ خَلْفَ الأَئِمَّةِ مَنْ كَانُوا: بَرِّهِمْ وَفَاجِرِهِمْ؛ فَالسُّنَّةُ بِأَنْ يُصَلِّيَ مَعَهُمْ رَكْعَتَيْنِ، وَيَدِينَ بِأَنَّهَا تَامَّةٌ، لَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ مِنْ ذَلِكَ شَكٌّ.

الشَّرْحُ والبيان:

قال شارحُ الطَّحاويّة (٣٧٤): «من ترك الجمعةَ خلف الإمام الفاجر؛ فهو مبتدع عند أكثر العلماء؛ فإن الصحابة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ كانوا يُصَلُّون الجمعة والجماعة خلف الأئمة الفجار، ولا يُعيدون؛ كما كان ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا يُصلِّي خَلْفَ الحَجّاج بنِ يوسف، وكذلك فعل أنسُ بْنُ مالك».

[٣٤] وَمَنْ خَرَجَ عَلَىٰ إِمَامٍ مِنْ أَئِمَّةِ المُسْلِمِينَ، وَقَدْ كَانَ النَّاسُ اجْتَمَعُوا عَلَيْهِ، وَأَقَرُّوا لَهُ بِالخِلافَةِ بِأَيِّ وَجْهٍ كَانَ؛ بِالرِّضَا أَوْ بِالغَلَبَةِ؛ فَقَدْ شَقَّ هَذَا الخَارِجُ عَصَا المُسْلِمِينَ، وَخَالَفَ الآثَارَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَإِنْ مَاتَ الخَارِجُ عَلَيْهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً.

الشَّرْحُ والبيان:

الخروجُ علىٰ السلطان كما يكون بالسّلاح يكون بالكلمة، بل الخروج بالكلمة أصلُ الخروج بالسّلاح؛ لأن القولَ مَطِيَّةُ الفعل، والناسُ لا يَخْرجون علىٰ ولاةِ أمورهم إلَّا بتحريض من دعاة الفتنة؛ لذا أخرج أبو داود في «مسائل أحمد» (٢٧١) بإسناد صحيح عن عبد الله بن محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «قَعَدُ الخَوارجِ أَخبثُ الخَوارج». والقَعَدُ: جَمْعُ قَاعِدٍ. قال ابنُ حجر في «الفتح» (١/ ٤٥٩): «القَعْدِّية مِنَ الخَوَارج الذين يُزَيِّنون الخروج علىٰ الأئمة، ولا يُبَاشرون ذلك».

[٣٥] وَلا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ، وَلا الخُرُوجُ عَلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ النَّاسِ؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ عَلَىٰ غَيْرِ السُّنَّةِ وَالطَّرِيقِ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَلا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ،...)** إلخ. لورود الأحاديث الناهية عن ذلك؛ منها حديث: «**اسْمَعُوا وأطيعوا إلّا أن تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عندكم مِنَ اللهِ فيه بُرْهان**»[(١)]؛ أي: إلّا أن تَروْا كفرًا قد أُجْمِعَ علىٰ أنه كُفْر، ولم يَخْتَلِفْ فيه أهلُ العلم، (**كُفْرًا**) لا يَشتبه حالُه علىٰ أَحَدٍ. وَيَبْقَىٰ شرطٌ آخرُ بعد هذا، وهو: أنّه لَابد من وجود العُدَّة، وألا يكون الأمْرُ مُفْضِيًا إلىٰ شرٍّ مِمّا الناسُ عليه، حتىٰ مع وجود الكفرِ البواح[(٢)].

❁ ❁ ❁

---

(١) رواه البخاري (٧٠٥٦)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) **انظر**: «شرح أصول السُّنَّة» د. رسلان (٢/ ٨١٠).

[٣٦] وَقِتَالُ اللُّصُوصِ وَالخَوَارِجِ(١) جَائِزٌ إِذَا عَرَضُوا لِلرَّجُلِ فِي نَفْسِهِ وَمَالِهِ؛ فَلَهُ أَنْ يُقَاتِلَ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ، وَيَدْفَعَ عَنْهَا بِكُلِّ مَا يَقْدِرُ. وَلَيْسَ لَهُ إِذَا فَارَقُوهُ أَوْ تَرَكُوهُ؛ أَنْ يَطْلُبَهُمْ، وَلا يَتْبَعَ آثَارَهُمْ؛ لَيْسَ لِأَحَدٍ إِلَّا الإِمَامَ أَوْ وُلاةَ المُسْلِمِينَ. إِنَّمَا يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ فِي مَقَامِهِ ذَلِكَ، وَيَنْوِي بِجَهْدِهِ أَلَّا يَقْتُلَ أَحَدًا.

---

(١) **الخوارج**: فرقةٌ ضالّةٌ، ابتعدت عن العلم، وتاهت في ظلمات الجهل، سُمُّوا بذلك لخروجهم علىٰ علي بن أبي طالب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ حين كَرِهُوا التحكيم، قال عنهم ابْنُ تيمية رَحِمَهُٱللَّهُ: «إنهم شرٌّ علىٰ المسلمين من غيرهم... فإنهم كانوا مجتهدين في قَتْلِ كُلِّ مسلم لم يوافقهم مُستحلّين لدماء المسلمين وأموالِهم وقتل أولادهم مُكفِّرين لَهم، وكانوا مُتَديِّنين بذلك؛ لِعِظَمِ جهلِهم وبِدعَتهم المُضِلّة».

قلت: وَتُعَدُّ جماعة الإخوان المسلمين وأخواتها؛ كداعش، والنّصرة، امتدادًا لهذهِ الفِرقَة الضّالة.

فَإِنْ مَاتَ عَلَىٰ يَدَيْهِ فِي دَفْعِهِ عَنْ نَفْسِهِ فِي المَعْرَكَةِ؛ فَأَبْعَدَ اللهُ المَقْتُولَ! وَإِنْ قُتِلَ هَذَا فِي تِلْكَ الحَالِ وَهُوَ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ وَمَالِهِ؛ رَجَوْتُ لَهُ الشَّهَادَةَ كَمَا جَاءَ فِي الأَحَادِيثِ(١).

وَجَمِيعُ الآثَارِ فِي هَذَا، إِنَّمَا أُمِرَ بِقِتَالِهِ، وَلَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ وَلا اتِّبَاعِهِ. وَلا يُجْهِزُ عَلَيْهِ إِنْ صُرِعَ أَوْ كَانَ جَرِيحًا(٢)، وَإِنْ أَخَذَهُ أَسِيرًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَلا يُقِيمُ عَلَيْهِ الحَدَّ؛ وَلَكِنْ يَرْفَعُ أَمْرَهُ إِلَىٰ مَنْ وَلَّاهُ اللهُ، فَيَحْكُمُ فِيهِ.

---

(١) من هذه الأحاديث؛ قولُه ﷺ: «**مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِه فَهوَ شهيد، وَمَنْ قُتِلَ دون دَمِهِ فهو شهيد، وَمَن قُتِلَ دون دينه فهو شهيد، وَمَنْ قُتِلَ دون أَهْلِهِ فهو شهيد**»(١).

(٢) رَوىٰ الخلال بسند صحيح إلىٰ الإمام أحمد (١٧٥) أنه قال: «أرىٰ قتالَ اللُّصوصِ إذا أرادوا مَالَكَ وَنَفْسَكَ، فأما أن تَذْهَبَ إليهم أو تَتْبَعَهم إذا وَلَّوا، فلا يَجُوزُ لك قِتالهم».

---

(١) **صحيح**: رواه أحمد وابن حبان، وصححه الألباني.

[٣٧] وَلا نَشْهَدُ عَلَىٰ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ بِعَمَلٍ يَعْمَلُهُ بِجَنَّةٍ وَلا نَارٍ، نَرْجُو لِلصَّالِحِ وَنَخَافُ عَلَيْهِ، وَنَخَافُ عَلَىٰ المُسِيءِ المُذْنِبِ وَنَرْجُو لَهُ رَحْمَةَ اللهِ.

الشَّرْحُ والبيان:

المقصود بأهلِ القبْلَةِ: كُلُّ من انتسب إلىٰ الإسلام، والمقصود بقوله: (**بعملٍ يَعْمَلُهُ**)؛ أي: لا نَشْهَدُ لِمَنْ عمل صالحًا - في الظاهر - بالجَنّة، ولا نَشْهد لِمَنْ عَمل سَيِّئًا - دون الكفر - بالنار، لكن من شَهِدتْ له النصوصُ بدخول الجنّة كالعَشَرة المبشَّرين بالجنة، وسائر الصحابة؛ نَقْطَعُ بدخولِه الجَنّة. أمّا من لم يأتِ نصٌّ بحالِهِ ومآلِهِ؛ فنرجو للمُحْسِنِ، ونخافُ علىٰ المُسِيء.

[٣٨] وَمَنْ لَقِيَ اللهَ بِذَنْبٍ يَجِبُ لَهُ بِهِ النَّارُ، تَائِبًا غَيْرَ مُصِرٍّ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ وَيَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ. وَمَنْ لَقِيَهُ وَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ حَدُّ ذَلِكَ الذَّنْبِ فِي الدُّنْيَا؛ فَهُوَ كَفَّارَتُهُ؛ كَمَا جَاءَ فِي الخَبَرِ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ. وَمَنْ لَقِيَهُ مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ مِنَ الذُّنُوبِ الَّتِي قَدِ اسْتَوْجَبَ بِهَا العُقُوبَةَ؛ فَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ. وَمَنْ لَقِيَهُ مِنْ كَافِرٍ؛ عَذَّبَهُ وَلَمْ يَغْفِرْ لَهُ.

الشَّرْحُ والبيان:

في هذا الأصلِ جُملَةٌ من العقائد المهمة؛ منها: أن الله - تعالىٰ - يقْبَلُ التوبةَ من كلِّ الذنوب، حتىٰ الشِّرك؛ قال تعالىٰ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِن يَنتَهُواْ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨]، ومنها: أن الحدودَ كفَّاراتٌ لجميع الذّنوب، ما عدا الرِّدَّة والشِّرْكَ، ومنها: أن مَنْ لَقِيَ اللهَ - تعالىٰ - مُصرًّا علىٰ ذَنْبٍ - دون الكفر -؛ فهو تحت المشيئة؛ إن شاء الله عذَّبه، وإن شاء غَفَرَ له، ومنها: أن من مات كافرًا؛ فالنَّارُ

[٣٩] وَالرَّجْمُ حَقٌّ عَلَىٰ مَنْ زَنَىٰ وَقَدْ أُحْصِنَ إِذَا اعْتَرَفَ، أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ؛ وَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَقَدْ رَجَمَ الأَئِمَّةُ الرَّاشِدُونَ.

مَوْعِدُه، لا يخْرُجِ منها أبدًا؛ قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

الشَّرْحُ والبيان:

ومن الأدلة علىٰ ذلك: ما رواه البخاري (٧٣٢٣)، ومسلم (١٦٩١) واللفظُ له، من حديث ابن عباس، قال: قال عُمر بْنُ الخطاب وهو جَالِسٌ علىٰ منبر رسولِ الله ﷺ: «إن اللهَ قد بَعَثَ محمّدًا ﷺ بالحقِّ، وأنزل عليه الكتاب، فكان مِمَّا أَنْزَلَ عليهِ: آيَة الرَّجْم، قرأناها وَوَعيْناها وعقلناها، فَرَجَمَ رسولُ اللهِ ﷺ وَرَجَمْنا بَعْدَه، فأَخْشَىٰ إن طالَ بالناسِ زمانٌ أن يقول قائل: ما نَجِدُ الرَّجْمَ في كتابِ الله. فَيَضِلُّوا بتَركِ فريضة أنزلها اللهُ، وإن الرَّجْمَ في كتاب الله حَقٌّ علىٰ مَنْ زَنىٰ إذا أُحْصِنَ من الرِّجالِ والنِّساء إذا قامت البيِّنة، أو كان الحَبَلُ أو الاعتراف».

قلتُ: وآيةُ الرّجمِ من الآيات التي نُسِخَتْ لفظًا، وبقِيتْ حُكمًا.

[٤٠] وَمَنِ انْتَقَصَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَوْ أَبْغَضَهُ لِحَدَثٍ كَانَ مِنْهُ[١]، أَوْ ذَكَرَ مَسَاوِئَهُ؛ كَانَ مُبْتَدِعًا، حَتَّىٰ يَتَرَحَّمَ عَلَيْهِمْ جَمِيعًا، وَيَكُونَ قَلْبُهُ لَهُمْ سَلِيمًا.

الشَّرْحُ والبيان:

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ **في «العقيدة الواسطية» (٧٧):**

«ويتبرّؤون - يعني: أهل السُّنَّة - من طريقةِ الرّوافض الذين يُبْغِضُون الصَّحابةَ وَيَسبُّونهم، وطريقةِ النَّواصِبِ الذين يُؤْذُون أهلَ البيتِ بقولٍ أو عملٍ، وَيُمْسِكونَ عَمّا شَجَرَ بين الصحابة، ويَقولون: إن هذه الآثار المرويّة في مساوئهم؛ منها ما هو كَذِبٌ، ومنها ما قد زِيدَ فيه وَنَقَص وَغُيِّر عَنْ وَجْهِهِ، والصّحيحُ منه هُمْ فيه مَعْذُورون، إمّا مُجتهدون مُصيبون، وإمّا مُجتهدون مُخطِئون، ولهم من السَّوابق ما يُوجِبُ مغفرة ما يَصْدر منهم إنْ صَدَر».

---

(١) المقصود بالحَدَث - هنا - : الخطأ؛ وليس البدعة، فليس في الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ مبتدع.

[٤١] وَالنِّفَاقُ هُوَ الكُفْرُ: أَنْ يَكْفُرَ بِاللهِ وَيَعْبُدَ غَيْرَهُ، وَيُظْهِرَ الإِسْلامَ فِي العَلانِيَةِ؛ مِثْلَ المُنَافِقِينَ الَّذِينَ كَانُوا عَلَىٰ عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (والنفاق هو الكفر... إلخ)** هذا في شأن النِّفاق العقائدي، **لأن النفاق نوعان: الأول:** نفاق عَقَدِيّ: وهو النفاقُ الأكبر المُخْرِجُ من المِلَّة؛ وأَهْلُه يُظْهِرون الإسلامَ، وَيُبْطِنون الكفر؛ كيدًا للدِّين وأهلِه، وليعصموا دماءَهم وأموالَهم؛ ومآلُ هؤلاء بيّنه اللهُ تعالىٰ في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]؛ يعني: مكانهم في النار تحت الكفار الأصليين!!

والنوع الثاني: نفاقٌ عَمَلِيّ: وهو النِّفاق الأصغر، وهو الذي لا يُخرِجُ صَاحِبَهُ من المِلَّة، وهو من كبائر الذنوب التي هي دُونَ الشِّرْك.

[٤٢] وَقَوْلُهُ ﷺ: «**ثَلاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ؛ فَهُوَ مُنَافِقٌ**». هَذَا عَلَىٰ التَّغْلِيظِ، نَرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ، وَلا نُفَسِّرُهَا.

الشَّرْحُ والبيان:

لمّا ذكَرَ النِّفاق العقائدي شَرعَ في ذكر النوعِ الثاني من أنواع النفاق، وهو النفاق العمليّ - والمُبْتَلَىٰ بهذا النوع ليس كافرًا، ولكن يُخشىٰ عليه -، وأهلُ هذا النَّوْعِ لهم صفات؛ منها قولُهُ ﷺ: «**ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه فهو مُنَافِقٌ - وإن صَامَ وَصَلَّىٰ وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلم -: مَنْ إذا حَدّثَ كَذَب، وإذا وَعَدَ أَخْلَفَ، وإذا اؤْتُمِنَ خان**»(١).

وقولُ الإمام أحمد: (**هذا علىٰ التغليظ، نَرْويها كما جاءت، ولا نُفَسِّرُها**). لماذا؟ لتظلّ فاعلةً بالزّجر الوارد فيها؛ لذا قال بَعْضُ السَّلف: «أحاديثُ الوعيد لا تُفَسَّر». وَبَعْض السّلف فسَّروها، وقالوا: المراد بالنفاق فيها: النفاق الأصغر؛ الذي لا يُخرِجُ مِنَ المِلّة. يَردُّون بذلك علىٰ الخوارج الذين يُكَفِّرون بالكبائر.

---

(١) رواه مسلم وأبو نُعَيم.

[٤٣] وَقَوْلُهُ: « لا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا ضُلَّالًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»[(١)].

وَمِثْلُ: «إِذَا الْتَقَىٰ الْمُسْلِمَانِ بِسَيْفَيْهِمَا؛ فَالقَاتِلُ وَالمَقْتُولُ فِي النَّارِ»[(٢)].

وَمِثْلُ: «سِبَابُ المُسْلِمِ، فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»[(٣)].

وَمِثْلُ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ. فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»[(٤)].

وَمِثْلُ: «كُفْرٌ بِاللهِ تَبَرُّؤٌ مِنْ نَسَبٍ وَإِنْ دَقَّ»[(٥)].

نُسَلِّمُ لَهُ، وَإِنْ لَمْ نَعْلَمْ تَفْسِيرَهَا، وَلا نَتَكَلَّمُ فِيهَا، وَلا نُجَادِلُ فِيهَا، ....

---

(١) **انظر**: البخاري (١٢١)، ومسلم (١٦٧٩)، وأحمد (٥/ ٣٧).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه البخاري (٥٩٣٥) ومسلم (٦٤).

(٤) رواه أحمد (٢/ ١١٢)، ومسلم (١/ ٧٩) بلفظ: **«أيّما امْرِئٍ قال لأخِيهِ: يا كافر. فقد بَاءَ بها أحدُهما، إن كانَ كما قال، وإلَّا رَجَعَتْ إليه»**.

(٥) **حديث حسن**: أخرجه أحمد (٧٠١٩)، وابن ماجه (٢٧٤٤).

وَلا نُفَسِّرُ هَذِهِ الأَحَادِيثَ إِلَّا مِثْلَمَا جَاءَتْ؛ لا نَرُدُّهَا إِلَّا بِأَحَقَّ مِنْهَا.

الشَّرْحُ والبيان:

قولُ الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ عَقِبَ الأحاديث المتقدّمة: (...**وَلا نُفَسِّرُ هَذِهِ الأَحَادِيثَ إِلَّا بِمِثْل مَا جَاءَتْ**... إلخ): مَقْصِدُ سَلفنا من أهلِ السُّنَّة - كما مَرَّ - أن تَبْقىٰ علىٰ حَالِها؛ لِيَبْقَىٰ الزّجرُ واضحًا فيها، ولكنّهم اضطرّوا - أحيانًا - لتفسيرها؛ لمواجهةِ الخوارجِ الذينَ يُكفِّرون بالكبائر، آخذين بظواهرِ النّصوصِ مِنْ غيرِ جَمْعٍ بينها؛ فكفَّروا المسلمين بغير مُوجِب، هنا اضطر أهلُ السُّنّة لبيان أن المراد من هذه الأحاديث: الكُفْر الأصْغَر، الذي لا يُخْرِجُ من المِلَّة[(١)].

---

(١) **انظر للمزيد:** «شرح أصول السنة» د: رسلان (٢/ ١٠٧٩- وما بعدها).

[٤٤] وَالجَنَّةُ وَالنَّارُ مَخْلُوقَتَانِ، قَدْ خُلِقَتَا كَمَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**دَخَلْتُ الجَنَّةَ فَرَأَيْتُ قَصْرًا**»(١). وَ«**رَأَيْتُ الكَوْثَرَ**»(٢)، ....

(١) رواه الإمام أحمد (٣/ ٣٠٩) عن جابر، قال: قال النبي ﷺ: «**دخلتُ الجَنَّةَ، فَرأيتُ فيها قَصْرًا - أَوْ: دارًا -، فسمعتُ فيها صَوْتًا، فقلت: لِمَنْ هذا؟ فقيل: لِعُمَر. فأردتُ أن أدْخُلَها، فذكرتُ غَيْرَتَك يا أبا حَفْص**». فبكىٰ عُمَرُ، وقال: يا رسولَ الله، وعليك يغار؟! والحديث في البخاري (٢/ ٢٩٣)، ومسلم (٤/ ١٨٦٢).

(٢) رواه البخاري (٤/ ١٤١)، والترمذي (٣٣٦٠) عن أنس، عن النبي ﷺ قال: «**بينما أنا أسيرُ في الجَنَّةِ إذا أنا بِنَهْرٍ حَافَّتاه قِبابُ الدُّرِّ المُجَوَّف، قلتُ: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثرُ الذي أعْطَاك ربُّكَ، فإذا طِينُه - أوْ: طِيبُه - مِسْكٌ أذْفَرُ**». أي: طَيِّبَةُ الرِّيح.

وَ: «اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا... كَذَا»[(١)].

---

(١) نصُّ الحديث: «اطّلَعْتُ في الْجَنَّة، فرأيتُ أكثَرَ أهْلِها الفقراء واطّلَعْتُ في النّار، فرأيتُ أكثرَ أَهْلِهَا النِّساء»[(٢)].

فائدة مهمة:

أَثَارَ حَدِيثُ: «اطَّلعتُ في النار، فرأيتُ أكثرَ أهلِها النِّساء». لَغَطًا عند من لا عِلْمَ له؛ ولم يقرأ هؤلاء قولَ النبيِّ ﷺ عن أهل الجنة: «**لكلِّ واحدٍ منهم زوجتان**»[(٣)]؛ ولا تَعَارُضَ بين الْحَدِيثَيْن، قال القرطبيُّ في «التذكرة» (٥٢١): «يُحْتَملُ أن يكون هذا في وقت كَوْنِ النِّسَاءِ في النار - يعني: يكنّ أكثر أَهْلِهَا -، وأما بعد خُروجِهنّ في الشفاعةِ ورحمةِ الله تعالىٰ حتىٰ لا يَبْقىٰ فيها أحدٌ مِمّن قال: «لا إله إلّا الله». فالنِّساءُ في الجنّة أكثر، وحينئذ يكون لكلِّ واحدٍ منهم زَوْجَتان من نساءِ الدنيا، وأما الحورُ العين؛ فقد تكون لكلِّ واحدٍ منهم الكثير مِنهنّ».

(١، ٢) رواه البخاري (٣٢٤١)، ومسلم (٢٧٣٧)، وغيرهما.

(٣) رواه مسلم (٢٨٣٤).

فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُمَا لَمْ تُخْلَقَا؛ فَهُوَ مُكَذِّبٌ بِالقُرْآنِ، وَأَحَادِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَلا أَحْسَبُهُ يُؤْمِنُ بِالجَنَّةِ وَالنَّارِ.

الشَّرْحُ والبيان:

الذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعةِ: أنَّ الجَنَّةَ والنَّارَ مَخْلُوقتَانِ مَوْجُودَتَانِ الآن لا تَفْنَيَان؛ خِلافًا لما ذَهَبَتْ إليه طوائفُ مِنَ المُعْتَزِلَة والقَدَرية من إنكار خَلْقِهما، وأنهما موجودتان الآن!!

قال الكِرْمَانيُّ في «إجماعِ السّلف في الاعتقاد» (٥٣): «وقد خُلِقَتِ الجَنَّةُ وما فيها، وخُلِقَتِ النَّارُ وما فيها، خَلَقَهُمَا اللهُ عَزَّوَجَلَّ، ثم خَلَقَ الخَلْق لَهما، لا يَفْنَيَان ولا يَفْنَىٰ ما فيهما أبدًا، فإن احْتَجَّ مُبْتَدِعٌ أو زنديقٌ بقولِ اللهِ تعالىٰ: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾ [القصص: ٨٨]. وبنحو هذا من مُتَشَابِه القرآن؛ فقل لَه: كُلُّ شيء مِمَّا كَتَب اللهُ عليه الفَنَاءَ والهَلَاكَ هَالِكٌ، والجَنَّةُ والنَّارُ خُلِقَتْ للبقاءِ لا للفناء، وهما مِنَ الآخرة لا مِنَ الدنيا»؛ ومن الأدلَّة: قولُه تعالىٰ - عن أهل النار -: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، وقولُه عن أهل الجنَّة: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ﴾ [الحجر: ٤٨].

[٤٥] وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ مُوَحِّدًا؛ يُصَلَّىٰ عَلَيْهِ، وَيُسْتَغْفَرُ لَهُ، وَلا يُحْجَبُ عَنْهُ الِاسْتِغْفَارُ، وَلا تُتْرَكُ الصَّلاةُ عَلَيْهِ لِذَنْبٍ أَذْنَبَهُ - صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا -، وَأَمْرُهُ إِلَىٰ اللهِ تَعَالَىٰ.

الشَّرْحُ والبيان:

* **قولُه: (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ مُوَحِّدًا...، إلخ).** فيه بيانٌ لأمرين: **الأَوَّلُ:** أن من مات مُشْرِكًا، لا يَشْمَلُه هذا الخير؛ من الصَّلَاةِ عليه والاستغفارِ له؛ قال تعالىٰ: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴿١١٣﴾﴾ [التوبة: ١١٣].

الأمرُ الثاني: من استحلَّ معصيةً؛ خَرَجَ بها من المِلَّة، ولا يُسَمَّىٰ حينئذٍ مُوَحِّدًا، بعد إقامة الحُجة، وإزالةِ العُذْر وانتفاء المَوَانع، وإصراره بعد ذلك علىٰ الاستحلال؛ فهذا أيضًا لا يَشْمَلُه هذا الخير؛ من الصّلَاةِ عليه والاستغفارِ له؛ وَيَلْحَقُ به من تلبَّس ببدعةٍ مكفِّرة؛ أما بقيّةُ عصاةِ أهلِ القِبلة؛ فَيُصَلَّىٰ عليهم وَيُسْتَغْفَرُ لهم، حتىٰ ولو كانوا أهل بدعة،

شريطة ألا تكونَ مكفّرة؛ قال الشيخ ربيع في «شرح أصول السُّنَّة» (١٠٧، ١٠٨) ما مختصره: «حتىٰ ولو كانوا مُبْتَدِعة تجوزُ الصَّلاةُ عليهم، لكن للإمام ألا يُصَلِّي عليه - كما ترك الرَّسُولُ ﷺ الصلاةَ علىٰ الغَالِّ -؛ لِيَرْتَدِع الناسُ عن معصيتِهِ أو بدعتِهِ».

آخِرُ رِسَالَةِ أُصُولِ السُّنَّةِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ ٱللَّهُ فِي آخِرِ رِسَالَتِهِ: «وَالحَمْدُ لِلهِ وَحْدَهُ، وَصَلَوَاتُهُ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا».

وأقول: وبعد أن وَفَّقَنَا اللهُ - تعالىٰ - لاختيار هذه الرسالة، وزادنا توفيقًا بالتعليق الميسّر عليها؛ تسهيلًا علىٰ القارئ، واختصارًا لوقته وجهده أَوّلًا، وتمييزًا لسبيل المؤمنين عن سبيل الزائغين ثانيًا.

أسأل الله - تعالىٰ - أن يُمَتِّعني وإياكم بالإسلام، والسُّنَّة، والعافية؛ فإنَّ سَعَادة الدنيا والآخرة، ونعيمهما وفوزَهما؛ مبنيٌّ علىٰ هذه الأركان الثلاثة؛ كما قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ في كتابه: «اجتماع الجيوش الإسلامية».

هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

خطه بيمينه:

سعد يوسف محمود أبو عزيز

وكان الفراغ من التعليق على هذه الرسالة المباركة

الخميس: الموافق ١٧ شعبان ١٤٣٦هـ / ٤ يونيه ٢٠١٥م.

الفهرس

مقدمة ٥

تَنويهٌ لازِمٌ، وَشُكْرٌ وَاجِبٌ.......................... ٨

إطلالةٌ علىٰ حياةِ الإمامِ أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ تَعَالَىٰ ١٠

صِحَّة نسبة الرسالة إلىٰ الإمام أحمد ١٤

شرح قول المصنف: (أصولُ السُّنَّةِ) ١٥

قولُه: (التمسّكُ بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ) ١٥

قولُه: (والاقْتِدَاءُ بهم)......................... ١٦

قولُه: (وَتَرْكُ البِدَعِ)......................... ١٧

قولُه: (وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ) ١٨

قولُه: (وَتَرْكُ الخُصُومَاتِ)....................... ١٩

قولُه: (وَتَرْكُ الجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ) **١٩**

قولُه: (وَتَرْكُ المِرَاءِ والجِدَالِ، وَالخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ) .. **٢٠**

قولُه: (والسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ)........ **٢١**

قولُه: (والسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ) **٢٢**

قولُه: (وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ) **٢٣**

قولُه: (وَلا تُضْرَبُ لَهَا الأَمْثَالُ) **٢٤**

قولُه: (وَلا تُدْرَكُ بالعُقُولِ وَلا الأَهْوَاءِ...)........... **٢٤**

قولُه: (وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ... إلخ)........................ **٢٥**

قولُه: (أحاديثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا) **٢٨**

قولُه: (وإن نَبَتْ عَنِ الأَسْمَاعِ) **٢٨**

قولُه: (وَأَلَّا يُخَاصِمَ أَحَدًا...)......................... **٢٩**

قولُه: (وَيُؤْمِنَ بالآثَارِ) **٢٩**

قولُه: (وَالحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَىٰ ظَاهِرِهِ كما جاء عن النبيِّ ﷺ)..**٣٢**

قولُه: (وَأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُكَلِّمُ العِبَادَ يَوْمَ القِيَامَةِ...) **٣٤**

قولُه: (وَالإِيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ) **٣٦**

قولُه: (وَأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُفْتَنُ فِي قُبُورِهَا...) **٣٧**

قولُه: (وَبِقَوْمٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ...) **٣٩**

قولُه: (وَالإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ...)....... **٤٢**

قولُه: (وَلا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ،...) **٥٣**

قولُه: (والنفاق هو الكفر... إلخ) **٦٠**

قولُه: (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ مُوَحِّدًا...) **٦٧**

❁❁❁

قولُه: (وَتَرْكُ الجُلُوسِ مَعَ أَصْحَابِ الأَهْوَاءِ) ١٩
قولُه: (وَتَرْكُ المِرَاءِ والجِدَالِ، وَالخُصُومَاتِ فِي الدِّينِ) .. ٢٠
قولُه: (والسُّنَّةُ عِنْدَنَا آثَارُ رَسُولِ اللهِ ﷺ) ٢١
قولُه: (والسُّنَّةُ تُفَسِّرُ القُرْآنَ) ٢٢
قولُه: (وَلَيْسَ فِي السُّنَّةِ قِيَاسٌ) ٢٣
قولُه: (وَلا تُضْرَبُ لَهَا الأَمْثَالُ) ٢٤
قولُه: (وَلا تُدْرَكُ بالعُقُولِ وَلا الأَهْوَاءِ...).............. ٢٤
قولُه: (وَمِنَ السُّنَّةِ اللَّازِمَةِ... إلخ) ٢٥
قولُه: (أحاديثِ الرُّؤْيَةِ كُلِّهَا) ٢٨
قولُه: (وإن نَبَتْ عَنِ الأَسْمَاعِ) ٢٨
قولُه: (وَأَلَّا يُخَاصِمَ أَحَدًا...)....................... ٢٩
قولُه: (وَيُؤْمِنَ بالآثَارِ) ٢٩
قولُه: (وَالحَدِيثُ عِنْدَنَا عَلَىٰ ظَاهِرِهِ كما جاء عن النبيِّ ﷺ) ..٣٢

قولُه: (وَأَنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُكَلِّمُ العِبَادَ يَوْمَ القِيَامَةِ...) ٣٤
قولُه: (وَالإِيمَانُ بِعَذَابِ القَبْرِ) ٣٦
قولُه: (وَأَنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تُفْتَنُ في قُبُورِهَا...) ٣٧
قولُه: (وَبِقَوْمٍ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ...) ٣٩
قولُه: (وَالإِيمَانُ: قَوْلٌ وَعَمَلٌ، يَزِيدُ وَيَنْقُصُ...)....... ٤٢
قولُه: (وَلا يَحِلُّ قِتَالُ السُّلْطَانِ،...) ٥٣
قولُه: (والنفاق هو الكفر... إلخ) ٦٠
قولُه: (وَمَنْ مَاتَ مِنْ أَهْلِ القِبْلَةِ مُوَحِّدًا...) ٦٧

✽ ✽ ✽